الملتقى الاقتصادى العربى ـ الألمانى يواصل أعماله ببرلين

اتفاق لتنشيط التبادل التجارى وتنمية الاستثمارات بين مصر وألمانيا

برلين ـ من ابتسام سعد وعبدالناصر عارف ومازن حسان:

وقعت مصر وألمانيا أمس عددا من الاتفاقات التى تسهم فى زيادة وتنشيط العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين وتتمثل هذه الإتفاقات فى اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات فى البلدين ووقع عن الجانب المصرى المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وعن الجانب الالمانى السيد فولفجانج كيمنت وزير الاقتصاد والعمل الالمانى.

رشيد محمد رشيد — زياد بهاء الدين — شريف الجبلى

يأتى ذلك فى إطار مواصلة الملتقى الإقتصادى العربى ـ الالمانى ببرلين أمس أعماله لليوم الثانى بمشاركة مصر بوفد يترأسه المهندس رشيد محمد رشيد بصحبة عدد كبير من رجال الأعمال، حيث تم اختيار مصر ضيف شرف الملتقى.

كما وقع الجانبان ايضا مذكرة تفاهم بشأن دعم وتشجيع المشاورات الاقتصادية بين البلدين لايجاد حوار فعال لتشجيع وتحسين وزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار وازالة المعوقات التى تحول دون زيادة التبادل التجارى وتطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية ودعم وتشجيع منظمات الأعمال لمزيد من التعاون فى مجال الخدمات وتقديم تسهيلات فى التدريب ونقل التكنولوجيا ومشروعات تمويل مشترك.

وفى إطار الملتقى أيضاً شهد الوزيران المصرى والألمانى توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مجلس الأعمال المصرى الألمانى الذى يضم عددا كبيرا من رجال الأعمال من الجانبين ووقعه عن الجانب المصرى الدكتور نادر رياض عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس الجانب المصرى فى المجلس وعن الجانب الالمانى السيدة مارتينا يونج المدير الاقليمى لاحدى الشركات الالمانية بالشرق الاوسط.

رشيد:

مشروع مشترك لتصنيع قطع غيار السيارات بالتعاون مع القطاع الخاص

وأكد المهندس رشيد ان اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وألمانيا يتضمن قيام كل دولة بتشجيع استثمارات الدولة لأخرى والسماح لهذه الاستثمارات بالعمل وفقا لقوانينها واجراءاتها كما تضمن ايضا التزام كل طرف بتوفير ظروف معاملة عادلة ومتساوية لاستثمارات مستثمرى الدولة الأخرى وتوفير الحماية الكاملة لها كما يلزم الاتفاق الجانبين بعدم اتخاذ اية اجراءات تعسفية أو تمييزية من شأنها الإضرار بمستثمرى الدولة الأخرى، كما يضمن الإتفاق حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثمارات أى من الدولتين فى الدولة الأخرى ويمنح تسهيلات دخول رجال الاعمال لكلا البلدين، كما يتضمن الاتفاق عملية تسوية النزاعات الناشئة بين أحد المستثمرين وبين احدى الدولتين المتعاقدتين

وحول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا فى المرحلة المقبلة قال رشيد انه لمس رغبة حقيقية من المسئولين وبعض رجال الاعمال الالمان لزيادة وتعميق العلاقات الاقتصادية خاصة الاستثمارات المشتركة فى عدد من القطاعات الصناعية الواعدة فى مصر مشيرا إلى ان شركة فولكس فاجن الالمانية لصناعة السيارات تعتزم انشاء مشروع مشترك فى مصر لتصنيع مكونات وقطع غيار السيارات بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى وتصدير المنتج الى مصانع الشركة فى مختلف دول العالم وأوضح ان الاستثمار فى قطاع الصناعات المغذية وقطع غيار السيارات يمثل قطاعا واعدا حيث يصل حجم الاستثمارات العالمية الى نحو ٨٠٠ مليار دولار ونسعى للحصول على نسبة ولو ضئيلة ولتكن مليار دولار من هذه السوق من خلال التوسع فى إنشاء مشروعات لإنتاج مكونات وقطع غيار السيارات لمختلف الماركات العالمية وأضاف ان مصر تمتلك مقومات هذه الصناعة وان البنوك المصرية على استعداد للمساهمة فى تمويل هذه الصناعة.

ومن جانبه قال الدكتور نادر رياض ان مجلس الأعمال المصرى الألمانى لديه العديد من القضايا ذات الأولوية بهدف مزيد من التنسيق بين الجانبين واستكمال الأدوات التى يحتاجها الجانبان لاحداث انطلاقة فى التقارب الاقتصادى والصناعى مؤكدا ان المجلس يهدف الى تسهيل نقل التكنولوجيا وايجاد آلية للقطاع الخاص لتمويل الحصول على الآلات الحديثة وتوسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك ـ كول لتشمل التأهيل واقامة مركز صيانة فى مصر لاصلاح المعدات الألمانية. ومن جانبها أكدت مارتينا يونج رئيسة الجانب الألمانى فى مجلس الأعمال ان المجلس سيبدأ نشاطه بأحد المشروعات المهمة فى مجال السياحة البيئية فى منطقة الواحات حيث سيتم انشاء منطقة للسياحة البيئية تشمل فندقا ومرصدا فلكيا ومن المقرر ان يفتتحه الرئيس الألمانى فى أكتوبر المقبل.

وفى جلسة متخصصة حول فرص الاستثمار فى مصر تناول الدكتور زياد بهاء الدين رئيس هيئة الاستثمار التسهيلات التى تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين فى مختلف القطاعات بالإضافة الى أثر برامج الإصلاح التى تنفذها مصر حاليا على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبية. وتناول الدكتور شريف الجبلى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية فى ورقة العمل التى طرحها بالملتقى مستقبل الاستثمار فى صناعة الأسمدة مشيرا الى امتلاك مصر لعدد من المزايا النسبية فى مجال الصناعات الكيماوية.

ومن جانبه أوضح محمد المصرى نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية أهمية هذا الملتقى فى دعم العلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة خاصة انه تم اختيار مصر ضيف شرف للملتقى وهذا يجعلنا نركز على طرح الرؤية المصرية فى مختلف القضايا التى تسهم فى دعم التعاون بين البلدين.

جريدة الأهرام ٢٠٠٥/٦/١٨

الملتقى الاقتصادى العربى الألمانى يشيد بخطوات الإصلاح المصرى

رشيد: إعلان اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة الأسبوع القادم

استمرار مساندة صادرات ٣ قطاعات وإضافة قطاعين جديدين قريبا

برلين – عصام السباعى:

أكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة أن الحكومة ملتزمة بالاستمرار فى عملية الاصلاح من خلال عدد من البرامج الطموحة التى تم البدء فى تنفيذها فى عدد من قطاعات الاقتصاد المصرى من أجل اقامة بيئة ومناخ مناسبين لعمل مجتمعات الاعمال، وقال انه تم فى هذا الاطار اتخاذ عدد من الاجراءات كان اخرها قانون الضرائب الجديد. واعلن المهندس رشيد فى ذلك الاطار انه من المنتظر ان يعلن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء خلال الأسبوع القادم اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وهيكل الجهاز المنوط به تنفيذ القانون.

وكان المهندس رشيد محمد رشيد قد تحدث فى جلستين رئيسيتين فى ختام اعمال الملتقى الاقتصادى العربى الالمانى الذى كانت مصر ضيف شرف لدورته الجديدة، وأكد فى الجلسة الأولى التى تناولت الاتفاقيات الخاصة بتطوير علاقات الاعمال بين مصر والمانيا وتطور الاقتصاد المصرى، ان عملية الاصلاح فى مصر شاملة ومستمرة بمكوناته على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وعبر عن تفاؤله بالنتائج الايجابية المتوقعة، مشيرا الى ان هناك ثلاثة مبادئ أساسية للاصلاح الاقتصادى تشمل تفعيل آليات السوق وقيادة القطاع الخاص للنشاط

رشيد محمد رشيد

الاقتصادى والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وقد أكد المشاركون فى الجلسة التقدم الكبير الذى تحرزه مصر منذ تولى الحكومة فى يوليو الماضى، ووصف كويلر السفير الالمانى بالقاهرة ما تشهده مصر بانه يعنى انها تسير على الطريق الصحيح وقال إن الاداء خلال الشهور الأخيرة أظهر ما تتميز به الحكومة من مرونة وعمل جماعى بروح الفريق الواحد، واتفق مع جوبر فيش المدير التنفيذى للغرفة الالمانية بالقاهرة فى التحديات التى تواجه الحكومة وعلى رأسها توفير فرص العمل لمواجهة احتياجات نحو ٨٠٠ الف خريج سنويا، وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق النمو والتشغيل، أما د. نادر رياض رئيس الجانب المصرى فى مجلس الاعمال المشترك فقال انه اذا كان هناك اتفاق عام على مكافحة الارهاب، فان علينا ايضا العمل والتعاون من اجل القضاء على ما وصفه بـ «أم الارهاب» وهو البطالة.

وخلال الجلسة الثانية التى تناولت الاصلاح فى العالم العربى اكد المهندس رشيد محمد رشيد تفاؤله بمستقبل الاصلاح فى المنطقة، وقال ان الاصلاح لن يتحقق بمساعدة الاخرين ولكن بالدرجة الاولى بارادة المواطنين، مشيرا الى أهمية اقتناع المواطن العربى بجدوى الاصلاح وتبنيه، ومن جانبه أكد الدكتور أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الاقتصاديات العربية بدأت فى التحسن تدريجياً منذ احداث سبتمبر الأمريكية وتتعافى من آثارها، كما اوضح ان كافة الدول العربية تتجه حاليا الى الاصلاح وتبنى البرامج التى تتبنى آليات السوق، وتعمل على الاندماج فى الاقتصاد العالمى مشيرا الى عضوية ١١ دولة لمنظمة التجارة العالمية بخلاف ٤ فى الطريق، واكد ان المدخل الاساسى لتقوية الاقتصاد العربى عن طريق التكامل، واوضح ما تم على الساحة من بدء دخول منطقة التجارة العربية حيز التنفيذ وبدء الاعداد لاتفاق آخر لتحرير تجارة الخدمات العربية واكد بدوره ان البطالة هى اكبر مشكلة تواجه العالم العربى.

وكان السفير محمد العرابى سفير مصر فى برلين قد أكد عمق العلاقات المصرية الالمانية مشيرا الى حرص الرئيس حسنى مبارك على دعمها فى اطار تميزها التاريخى على كافة المستويات.

جريدة الأخبار ٢٠٠٥/٦/١٩